

النشاط التأميني

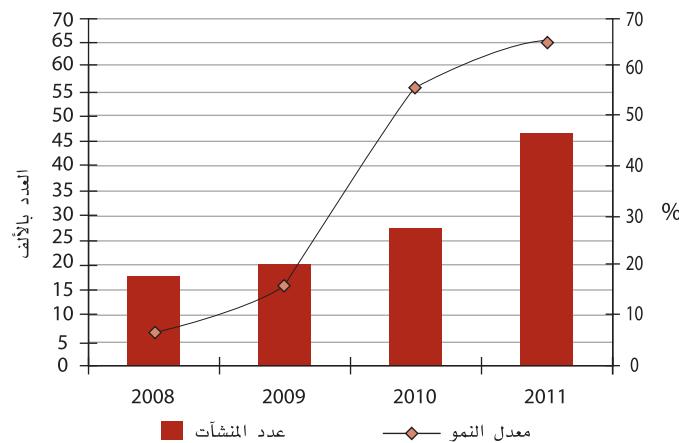


أولاً: المؤشرات التأمينية

مؤشرات المنشآت الفعالة:

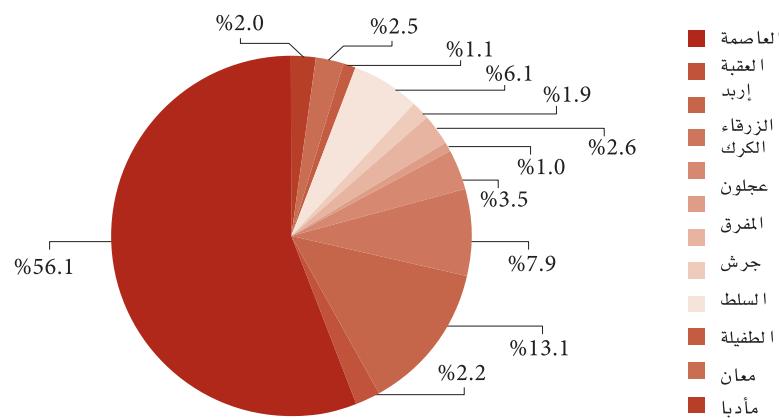
- حققت المؤسسة خلال عام 2011 ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد المنشآت الفعالة المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي نتيجةً لـأعمال مشروع توسيعة الشمول التي بدأتها المؤسسة وعلى مراحل خلال السنوات الأربع الماضية، حيث كانت آخر محطات التوسيع في عام 2011 في محافظة الزرقاء. ونتج عن أعمال توسيعة الشمول ارتفاع إجمالي أعداد المنشآت الفعالة من (27,905) منشأة في عام 2010 إلى (46,250) منشأة في نهاية عام 2011، أي بزيادة مقدارها (18,345) منشأة وبمعدل نمو بلغ (65.7%).

شكل رقم (1)
تطور عدد المنشآت الفعالة المشمولة 2011-2008



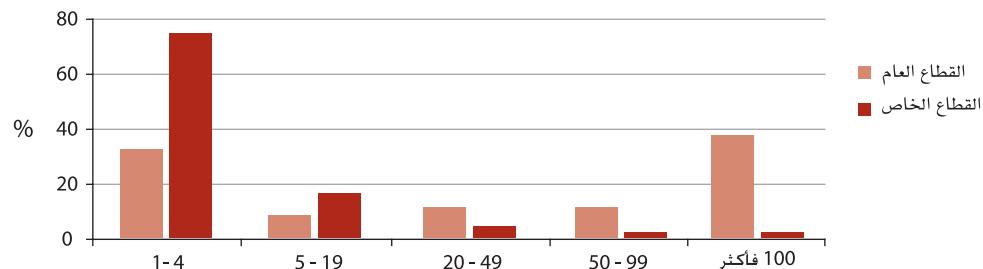
- تركزت المنشآت الفعالة المشمولة في محافظة العاصمة وبنسبة (56.0%) من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة في عام 2011. تلتها محافظة إربد وبنسبة (13.1%)، ثم محافظة الزرقاء وبنسبة (13.0%). أما المحافظات الأقل استحواذاً على المنشآت المشمولة وكانت محافظة الطفيلة بنسبة (1.1%) ومحافظة عجلون بنسبة (1.0%) من إجمالي المنشآت الفعالة.

شكل رقم (2)
التوزيع النسبي للمنشآت الفعالة حسب المحافظات لعام 2011



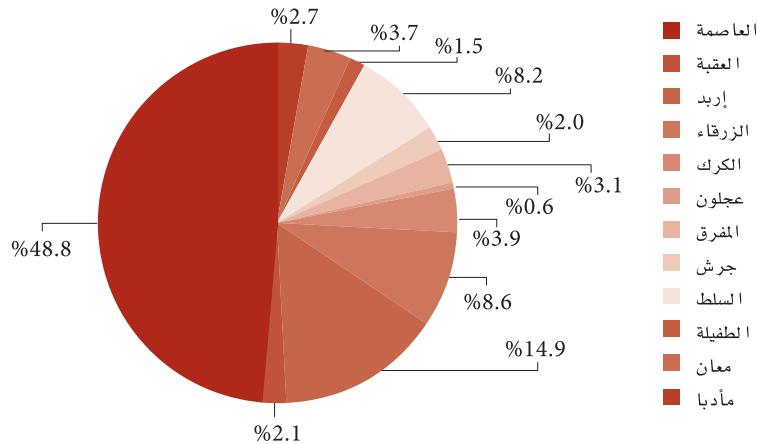
- بلغت نسبة المنشآت في القطاع الخاص (97.6%) من إجمالي المنشآت الفعالة في عام 2011، في حين بلغت نسبة منشآت القطاع العام حوالي (1.0%) من إجمالي المنشآت الفعالة، وتوزعت باقي النسب على القطاعات الأخرى.
- احتل نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" أعلى نسبة تركز لأعداد المنشآت الفعالة لعام 2011 حيث بلغت نسبتها (38.4%) من إجمالي المنشآت الفعالة، يليها المنشآت العاملة في "الصناعات التحويلية" وبما نسبته (16.3%)، أما المنشآت العاملة في نشاطي "الهيئات والمنظمات الدولية" و "الأسر التي تعين أفراداً لأداء الأعمال المنزلية" فكانت الأقل تركزاً حيث بلغت نسبتها (0.3%) و(0.1%) على التوالي.
- غالبية المنشآت الفعالة المشمولة في الضمان الاجتماعي هي منشآت صغيرة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى توسيعة الشمول التي ألزمت المنشآت التي يعمل فيها عامل فأكثر بالشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، حيث تبلغ نسبة المنشآت التي توظف ما بين (4-14) عمال حوالي (75.8%) من إجمالي المنشآت الفعالة لعام 2011، في حين تشكل المنشآت التي توظف ما بين (19-50) عاملًا ما نسبته (16.3%)، أما المنشآت التي توظف (20 عاملًا فأكثر) فتبلغ نسبتها (7.9%) من إجمالي المنشآت الفعالة.
- من المنشآت الفعالة من القطاع الخاص هي منشآت صغيرة، حيث يبلغ حجم العمالة فيها (4 فأقل)، في حين بلغت نسبة منشآت القطاع الذي تتركز فيها العمالة ما بين (5-19) عاملًا (16.2%). أما منشآت القطاع العام، فبلغت نسبة المنشآت التي توظف (100 عامل فأكثر) حوالي أكثر من ثلث المنشآت الفعالة في القطاع العام (36.6%)، في حين تشكل المنشآت التي يعمل فيها (4 عمال فأقل) ما نسبته (32.8%).

شكل رقم (3)
نسبة المنشآت الفعالة حسب حجم العمالة في القطاعين العام والخاص لعام 2011



- تركزت المنشآت التي توظف حجم عمال (4-14) عاملًا في نشاطي "الأسر التي تعين أفراداً لأداء الأعمال المنزلية" و "أنشطة الخدمة المجتمعية" وبنسبة (88.2%) و (87.5%) على التوالي من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة في عام 2011، في حين تركزت المنشآت التي توظف (100) عامل فأكثر في نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" وبنسبة بلغت (53.5%).
- تمركزت أعلى نسبة للمنشآت الصغيرة التي توظف (4 عمال فأقل) في محافظة الطفيلة حيث بلغت (94.7%) من إجمالي المنشآت الفعالة، تلتها محافظة الكرك وبنسبة (92.3%). أما أقل نسبة تركز لهذه المنشآت جاءت في محافظة العقبة والعاصمة وبنسبة بلغت (71.3%) و (67.1%) على التوالي.
- بلغ عدد المنشآت الفعالة التي توظف أقل من خمسة عاملين وتم شمولها بأحكام قانون الضمان الاجتماعي ضمن مشروع توسيع الشمول (28,226) منشأة في نهاية عام 2011. وجاءت أعلى نسبة شمول للمنشآت في محافظة العاصمة حيث بلغت (48.9%) من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة ضمن مشروع توسيع الشمول، يليها محافظة إربد وبنسبة (14.9%)، أما أقل نسبة شمول للمنشآت العاملة في محافظة الطفيلة وبنسبة (1.5%) ومحافظة عجلون (0.6%). أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، وكانت أعلى نسبة شمول للمنشآت العاملة في "تجارة الجملة والتجزئة" وبنسبة بلغت (46.5%) من إجمالي المنشآت، يليها المنشآت العاملة في نشاط "الصناعات التحويلية" وبنسبة (12.8%).

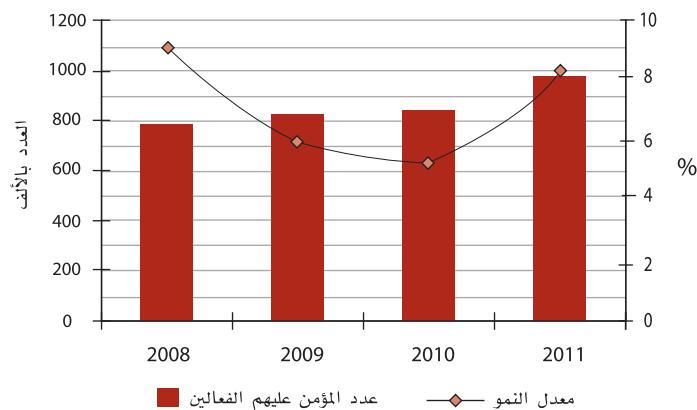
شكل رقم (4)
التوزيع النسبي للمنشآت الفعالة المشمولة ضمن مشروع توسيع الشمول حسب المحافظات لعام 2011



مؤشرات المؤمن عليهم الفعاليين:

- ارتفع عدد المؤمن عليهم الفعالين المشمولين بأحكام قانون الضمان الاجتماعي من (881) ألف مؤمن عليه في عام 2010 إلى (955) ألف مؤمن عليه في عام 2011 أي بزيادة مقدارها (74) ألف مؤمن عليه، وبمعدل نمو بلغ (%8.5). وقد بلغ عدد المؤمن عليهم الفعالين إلزامياً (898) ألف مؤمن عليه، شكلت نسبتهم (93.9%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين.

شكل رقم (5)
تطور أعداد المؤمن عليهم الفعالين المشمولين 2007-2011

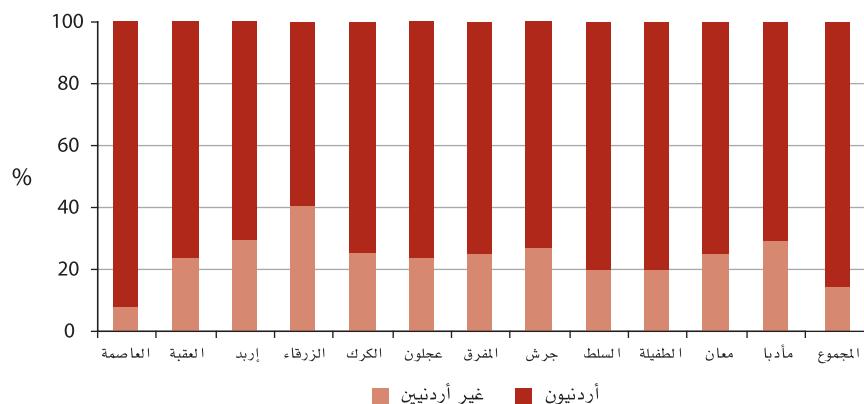


- شكلت نسبة المؤمن عليهم الذكور حوالي (75.0%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين لعام 2011، كما شكلت نسبة المؤمن عليهم الأردنيين (%87.3) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين.
- من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين المشمولين يملكون في منشآت القطاع الخاص، وحوالي (43.5%) منهم يعملون في منشآت القطاع العام، في حين توزعت باقي النسب على القطاعات الأخرى.
- يعمل أغلبية المؤمن عليهم الفعالين في محافظة العاصمة وبنسبة (81.7%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين في عام 2011، يليها محافظة إربد وبنسبة (5.2%)، في حين بلغت أقل نسبة للمؤمن عليهم العاملين في محافظة الطفيلة وبنسبة (0.3%) ومحافظة عجلون بنسبة بلغت (0.2%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين المشمولين.

- تركز المؤمن عليهم الأردنيون في محافظة العاصمة حيث بلغت نسبتهم (85.5%) من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيين، وفي المقابل تركز المؤمن عليهم الفعالون غير الأردنيين في محافظة العاصمة وبنسبة بلغت (56.2%) من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيين.
- (91.3%) من المؤمن عليهم الفعالين العاملين في محافظة العاصمة هم من الأردنيين، وفي المقابل فإن أكثر من ثلث المؤمن عليهم العاملين في محافظة الزرقاء هم من غير الأردنيين حيث بلغت نسبتهم (40.3%).

شكل رقم (6)

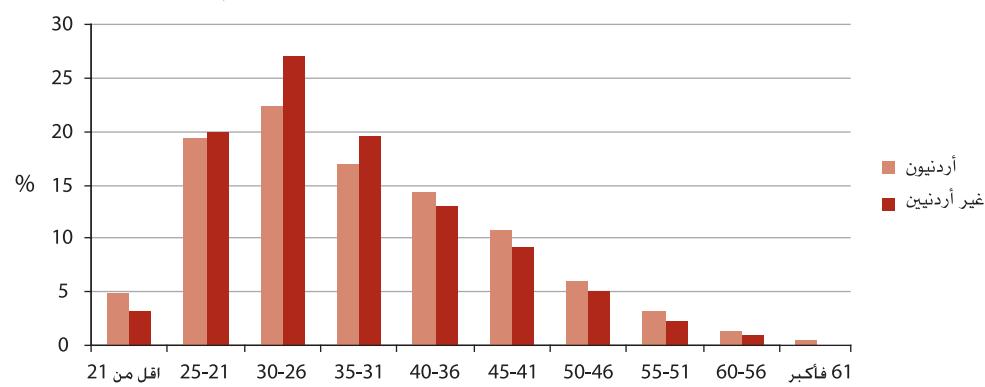
التوزيع النسبي للمؤمن عليهم في المحافظات حسب الجنسية لعام 2011



- احتل نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" المرتبة الأولى من حيث عدد المؤمن عليهم إلزامياً العاملين فيه، حيث تركز ما نسبته (641.7%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين، في حين احتل المرتبة الثانية نشاط "الصناعات التحويلية" بنسبة بلغت (14.9%). أما الأنشطة الاقتصادية الأقل جذباً للمؤمن عليهم فقد كانت أنشطة "المنظمات والهيئات الإقليمية" و"الأسر الخاصة التي تعين أفراداً لأداء الأعمال المنزلية" بنسبة بلغت (0.2%) و(0.01%) على التوالي من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين إلزامياً في عام 2011.
- من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيين يعملون في نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ، في حين أن ما نسبته (47.6%) من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيين يعملون في نشاط "الصناعات التحويلية".
- من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيين يعملون في نشاط "الصناعات التحويلية" (39.9%).
- من المؤمن عليهم الفعالين المشمولين بالضمان الاجتماعي هم تحت سن الخامسة والعشرين، في حين تبلغ نسبة المؤمن عليهم الذين تتجاوز أعمارهم (45 سنة) حوالي (11.0%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين لعام 2011.
- نصف المؤمن عليهم غير الأردنيين لم تتجاوز أعمارهم (30) عاماً، في حين بلغت نسبة المؤمن عليهم الأردنيين الذين لم تتجاوز أعمارهم (30) عاماً أيضاً حوالي (46.1%) من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيين.

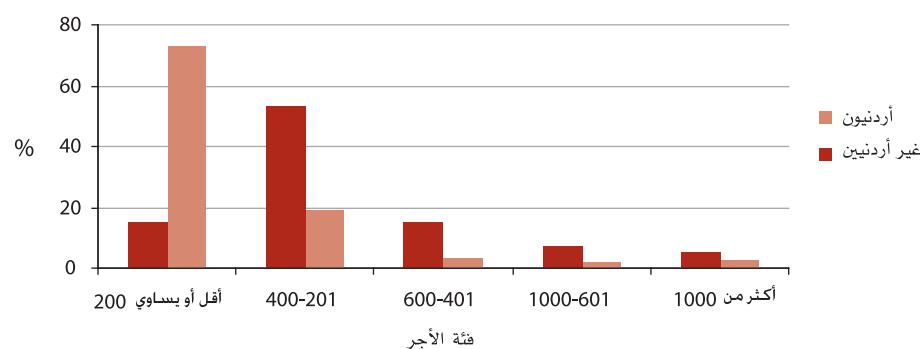
شكل رقم (7)

التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعالين حسب الجنسية والفئة العمرية لعام 2011



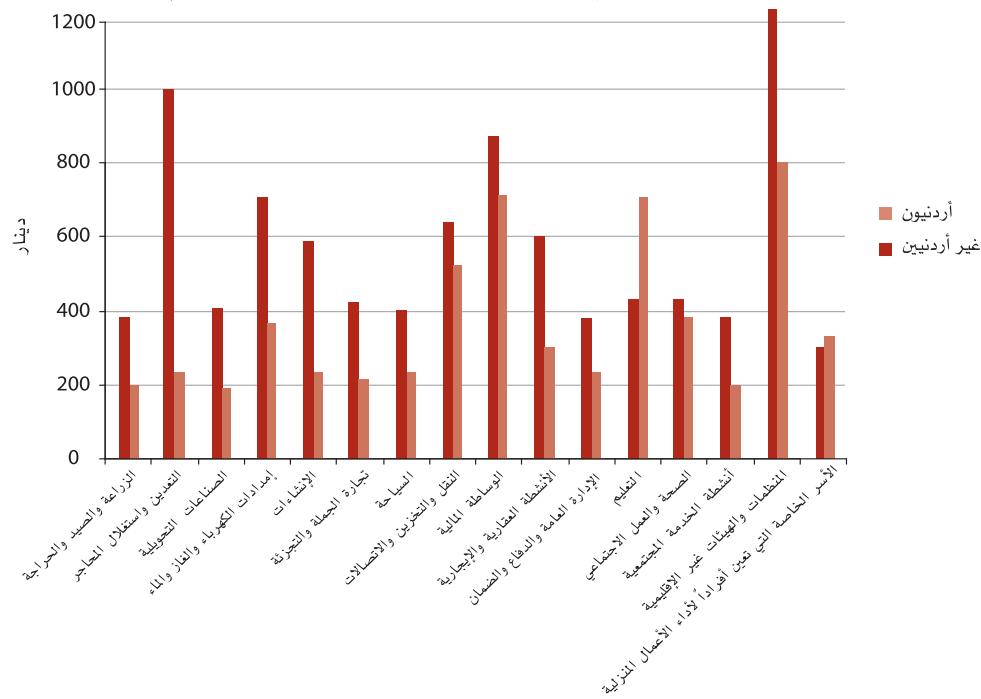
- شكل المؤمن عليهم الذين تقل أجورهم الشهرية عن (201) دينار ما نسبته (22.8%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين لعام 2011. وفي المقابل بلغت نسبة المؤمن عليهم الذين تزيد أجورهم الشهرية عن (1000) دينار حوالي (5.3%).
- غالبية المؤمن عليهم غير الأردنيين يتلقون أجوراً شهرية تقل عن (201) دينار وبنسبة بلغت (72.8%) من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيين، في حين بلغت هذه النسبة للمؤمن عليهم الأردنيين (15.5%). وفي المقابل شكل المؤمن عليهم الأردنيون الذين تراوح أجورهم الشهري ما بين (400-201) دينار أكثر من النصف وبنسبة (53.6%) ولغير الأردنيين حوالي (19.7%).

شكل رقم (8)
التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعالين حسب الجنسية وفئة الأجر الشهري لعام 2011



- ارتفع متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي من (393) ديناراً في عام 2010 إلى (412) ديناراً في عام 2011، بزيادة مقدارها (19) ديناراً بالمتوسط وبمعدل نمو بلغ (4.8%). أما متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم إلزامياً فقد بلغ (405) دنانير لعام 2011.
- بلغ متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الخاص (421) ديناراً لعام 2011 وبمعدل نمو بلغ (1.4%) مقارنة مع عام 2010. في حين بلغ في القطاع العام (366) ديناراً وبمعدل نمو بلغ (8.6%) مقارنة مع عام 2010.
- تباطن متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم حسب الجنسية، إذ بلغ المتوسط للمؤمن عليهم الأردنيين (437) ديناراً لعام 2011 مقابل (240) ديناراً لغير الأردنيين وبمقدار (197) ديناراً بالمتوسط.
- بلغ أعلى متوسط أجر شهري للمؤمن عليهم إلزامياً للعاملين في نشاط "المنظمات والهيئات غير الإقليمية" حيث بلغ (1170) ديناراً لعام 2011، يليها العاملين في نشاطي "الوساطة المالية" و "التعدين واستغلال المحاجر" حيث بلغ (876) ديناراً و(871) ديناراً على التوالي. في حين كان أدنى متوسط أجر للمؤمن عليهم إلزامياً العاملين في نشاطي "الزراعة والصيد والحراجة" و "الصناعات التحويلية" حيث بلغ (306) دنانير و(334) ديناراً على التوالي.
- أما متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم إلزامياً في الأنشطة الاقتصادية فقد تباين حسب الجنسية، حيث بلغ أعلى متوسط أجر شهري للمؤمن عليهم إلزامياً للأردنيين العاملين في نشاط "المنظمات والهيئات غير الإقليمية" والمبالغ مقداره (1199) ديناراً، يليها للعاملين في نشاط "التعدين واستغلال المحاجر" الذي بلغ (995) ديناراً. وفي المقابل بلغ أعلى متوسط أجر شهري للمؤمن عليهم إلزامياً لغير الأردنيين العاملين في نشاط "المنظمات والهيئات غير الإقليمية" والمبالغ مقداره (803) دنانير، يليها للعاملين في نشاط "التعليم" الذي بلغ (705) دنانير.

شكل رقم (9)
متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم إلزامياً حسب النشاط الاقتصادي والجنسية لعام 2011

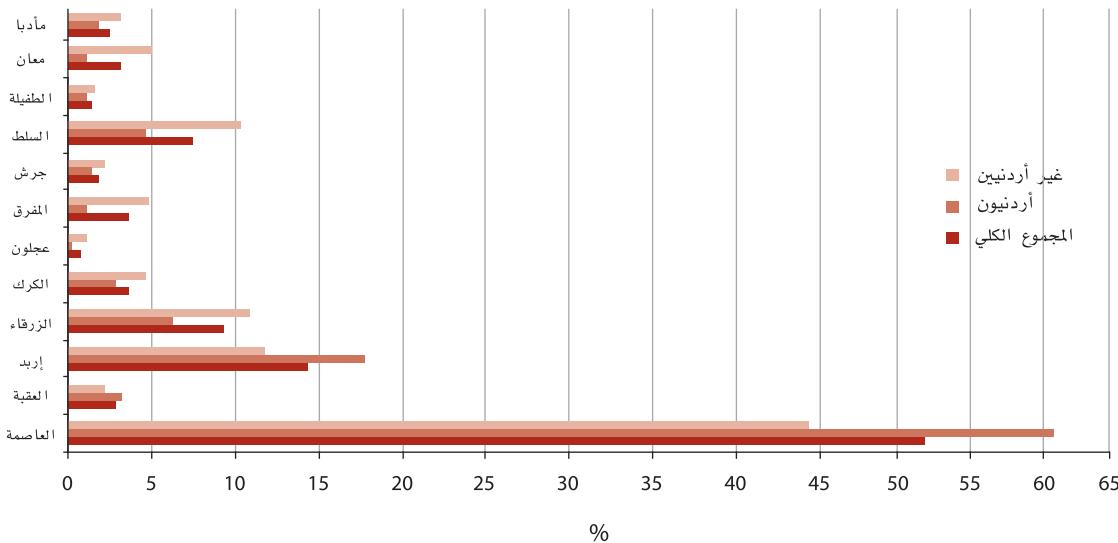


مؤشرات المؤمن عليهم الفعاليين المشمولين ضمن مشروع توسيع الشمول:

- بلغ عدد المؤمن عليهم الفعالين الذين تم شمولهم ضمن مشروع توسيع الشمول (46,856) مؤمن عليه حتى نهاية عام 2011. وقد بلغت نسبة الأردنيين منهم حوالي (47.3%) مقابل (52.7%) غير أردنيين. وتشكل نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين ضمن هذا المشروع حوالي (4.9%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين حتى نهاية عام 2011.
- احتلت محافظة العاصمة المرتبة الأولى من حيث تركز أعداد المؤمن عليهم المشمولين نتيجةً لأعمال توسيع الشمول وبما نسبته (51.7%) من إجمالي المشمولين، يليها محافظة إربد وبما نسبته (14.4%). أما أقل المحافظات تركزاً للمؤمن عليهم المشمولين ضمن هذا المشروع فكانت في محافظة الطفيلة وعجلون وبما نسبته (11.2%) على التوالي.
- أما توزيع المؤمن عليهم على المحافظات حسب الجنسية، فتشير بيانات المؤسسة إلى أن أكثر من نصف المؤمن عليهم الأردنيين المشمولين ضمن توسيع الشمول قد تركزوا في العاصمة وبنسبة بلغت (60.4%)، تلتها محافظة إربد وبنسبة بلغت (17.4%). أما غير الأردنيين فقد بلغت نسبتهم في محافظة العاصمة (43.9%) من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيين الذين تم شمولهم ضمن مشروع توسيع الشمول، وتقارب نسبته غير الأردنيين المشمولين في محافظة إربد والزرقاء حيث بلغت (11.7%) على التوالي.

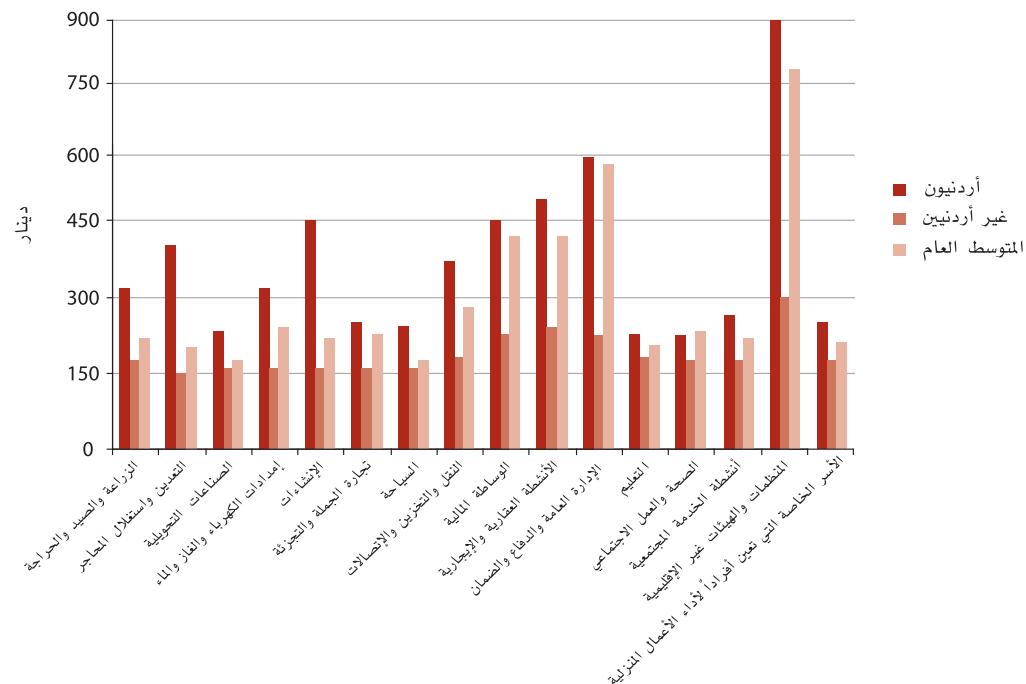
شكل رقم (10)

التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعالين المشمولين ضمن مشروع توسيعة الشمول حسب الجنسية والمحافظة كما في نهاية عام 2011



- تركز المؤمن عليهم المشمولون نتيجةً لأعمال توسيعة الشمول في نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" وبما نسبته (43.3%)، يليه نشاط "الصناعات التحويلية" وبنسبة (14.3%) ثم نشاط "الإنشاءات" وبنسبة (11.0%).
- أما المؤمن عليهم الأردنيين فقد كان تركزهم في نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" وبما نسبته (51.7%) من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيين، يليه نشاط "الصناعات التحويلية" وبنسبة (10.3%). أما تركز المؤمن عليهم غير الأردنيين فقد كان أيضاً في نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" وبنسبة (35.7%) من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيين ثم في نشاطي "الصناعات التحويلية" و"الإنشاءات" وبما نسبته (17.9%) و(17.7%) على التوالي.
- من إجمالي المؤمن عليهم المشمولين في مشروع توسيعة الشمول لم تتجاوز أعمارهم (30) عاماً، في حين بلغت نسبة الذين زادت أعمارهم عن (45) عاماً حوالي (9.0%) من إجمالي المؤمن عليهم.
- بلغ متوسط الأجر الشهري لغالبية المؤمن عليهم المشمولين ضمن مشروع توسيعة الشمول ضمن همة (200 دينار فأقل) ما نسبته (78.9%). أما نسبة المؤمن عليهم الأردنيين الذين تقاضوا هذا الأجر فبلغت نسبتهم (62.9%) من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيين مقابل (93.3%) لغير الأردنيين.
- بلغ متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم المشمولين ضمن مشروع توسيعة الشمول (216) ديناراً لعام 2011؛ (268) ديناراً للأردنيين و(168) ديناراً لغير الأردنيين، أي بزيادة مقدارها (100) دينار بالمتوسط لصالح المؤمن عليهم الأردنيين.
- جاء نشاط "المنظمات والهيئات غير الإقليمية" في المرتبة الأولى من حيث متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم العاملين فيه حيث بلغ (803) دنانير، وجاء نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" في المرتبة الثانية وبمتوسط أجر شهري بلغ (554) ديناراً. أما في المرتبة الأخيرة فكان نشاط "الصناعات التحويلية" حيث بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين فيه (183) ديناراً.

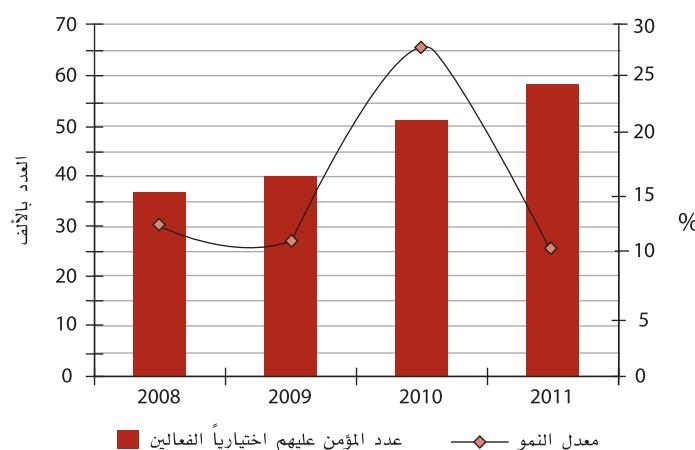
شكل رقم (11)
متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم الفعالين المشمولين ضمن مشروع توسيع الشمول حسب الجنسية لعام 2011



مؤشرات المؤمن عليهم الفعالين اختيارياً:

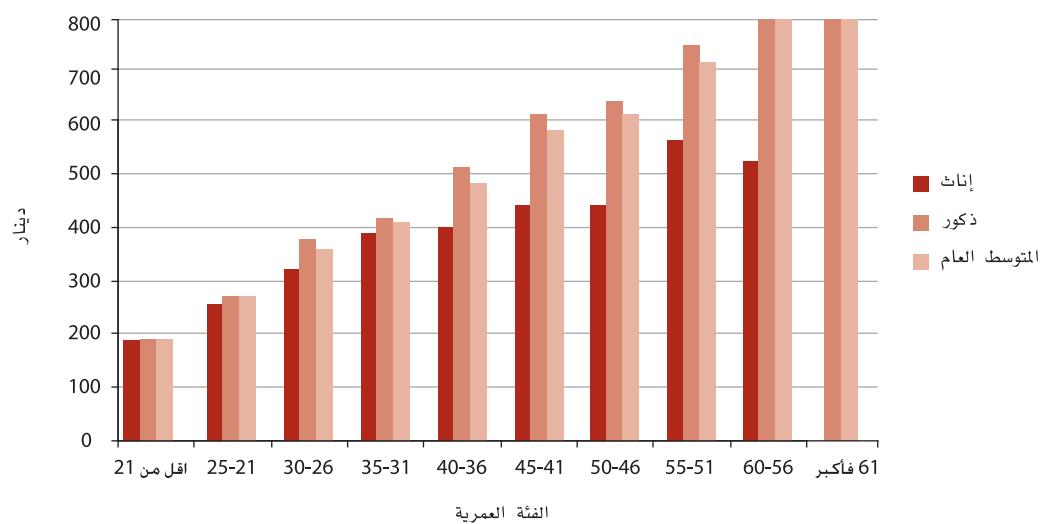
- ارتفاع عدد المؤمن عليهم الفعالين اختيارياً في نهاية عام 2011 ليصل إلى (58) ألف مؤمن عليه بـ (52) ألف مؤمن عليه في عام 2010، أي بمعدل نمو بلغ (%) 10.8.
- تقدر نسبة المؤمن عليهم المشمولين بصفة اختيارية بأحكام قانون الضمان الاجتماعي حوالي (6.1%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين لعام 2011، مقابل (5.9%) في عام 2010.

شكل رقم (12)
تطور أعداد المؤمن عليهم الفعالين اختيارياً 2011-2008



- في عام 2011، بلغت نسبة المؤمن عليهم الذكور المشمولين بصفة اختيارية ما نسبته (71.8%) من إجمالي المؤمن عليهم اختيارياً مقابل (28.2%) للإناث.
- أكثر من نصف المؤمن عليهم اختيارياً لم تتجاوز أعمارهم (40) عاماً، حيث بلغت نسبتهم (53.3%)، في حين بلغت نسبة المؤمن عليهم اختيارياً الذين تجاوزت أعمارهم (50) عاماً حوالي (13.0%).
- شكلت نسبة المؤمن عليهم اختيارياً المشمولين على أجر شهري يقل عن (301) دينار ما نسبته (41.4%) من إجمالي المؤمن عليهم اختيارياً عام 2011، في حين بلغت نسبة المؤمن عليهم اختيارياً المشمولين على أجر شهري يزيد عن (1000) دينار حوالي (%)10.4).
- ارتفع متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم اختيارياً من (487) ديناراً في عام 2010 إلى (515) ديناراً في عام 2011 وبزيادة مقدارها (28) ديناراً بالمتوسط أي بمعدل نمو بلغ (5.7%).
- وحسب التوزيع العمري للمؤمن عليهم اختيارياً، فيلاحظ ارتفاع متوسط الأجر الشهري بارتفاع عمر المؤمن عليه، حيث جاء أقل متوسط للأجر الشهري للذين قلت أعمارهم عن (21) عاماً وبلغ (181) ديناراً، في حين ارتفع هذا الأجر تدريجياً مع العمر حتى وصل إلى أعلى أجر عند الفئة العمرية (56-60) عاماً ليبلغ (800) دينار.

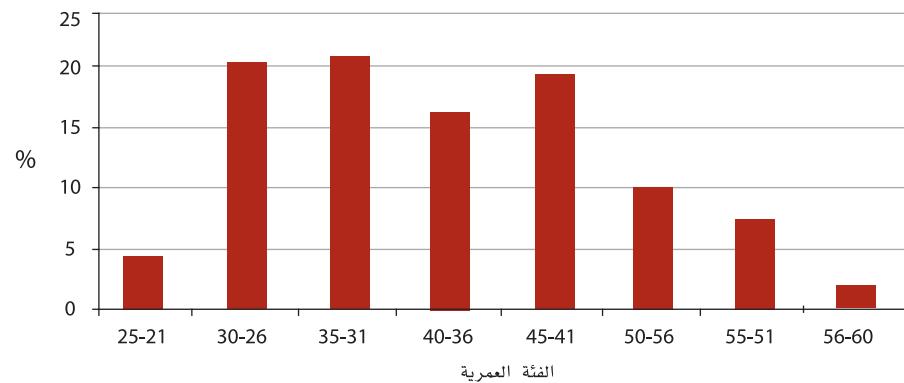
شكل رقم (13)
متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم الفعالين اختيارياً حسب الجنس والفئة العمرية لعام 2011



مؤشرات المستفيدين من منافع تأمين التعطل عن العمل:

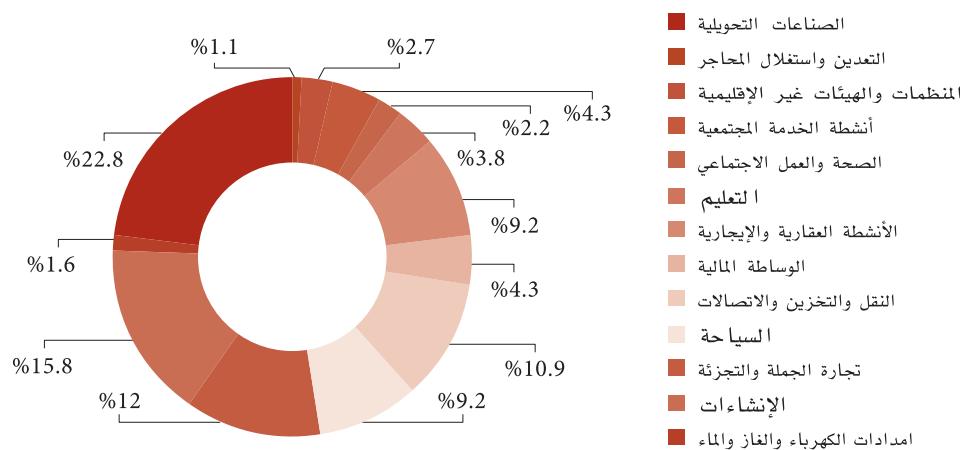
- بلغ إجمالي عدد المؤمن عليهم الذين تقدموا بطلبات للحصول على بدال التعطل عن العمل منذ بداية تطبيق تأمين التعطل عن العمل في أيلول/2011 حتى نهاية العام (344) مؤمن عليه، استحق منهم فقط (184) مؤمن عليه وبنسبة (53.5%). وبلغت نسبة المؤمن عليهم الذكور المستحقين لبدل التعطل عن العمل (87.0%) من إجمالي المستحقين، مقابل (13.0%) للإناث.
- (69.0%) من المتعطلين استحقوا بدل التعطل عن العمل لمدة شهر واحد، مقابل (31.0%) استحقوا البدل لمدة شهرين.
- توزع المؤمن عليهم المستحقون لبدل التعطل عن العمل على ست محافظات، حيث بلغت أعلى نسبة تعطل (73.4%) في محافظة العاصمة، تلتها محافظة الزرقاء وبنسبة (13.0%)، ثم محافظة العقبة (7.6%)، فمحافظة البلقاء بنسبة (4.3%). أما أقل نسبة تعطل جاءت في محافظة "إربد" و"جرش" وبنسبة بلغت (1.1%)، (0.5%) على التوالي.
- حوالي ربع المؤمن عليهم المتعطلين لم تتجاوز أعمارهم (30) عاماً حيث بلغت نسبتهم (24.5%)، في حين بلغت نسبة المؤمن عليهم المتعطلين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (31-45)، أما المؤمن عليهم المتعطلين الذين تجاوزت أعمارهم (45) عاماً فشكلت نسبتهم (18.5%) من إجمالي المؤمن عليهم المتعطلين.

شكل رقم (14)
التوزيع النسبي لعدد المتعطلين عن العمل المستحقين لبدل التعطل حسب الفئة العمرية، 2011



- حظي نشاط "الصناعات التحويلية" بأعلى نسبة تعطل في عام 2011، حيث بلغت نسبة المتعطلين العاملين فيه (22.8%) من إجمالي عدد المتعطلين، تلاه نشاط "الإنشاءات" وبنسبة (15.8%)، ثم نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" وبما نسبته (12.0%). أما أقل نسبة تعطل في الأنشطة الاقتصادية فكانت "إمدادات الكهرباء والغاز والماء" و"التعدين واستغلال المحاجر" حيث بلغت (1.6%) و(1.1%) على التوالي.

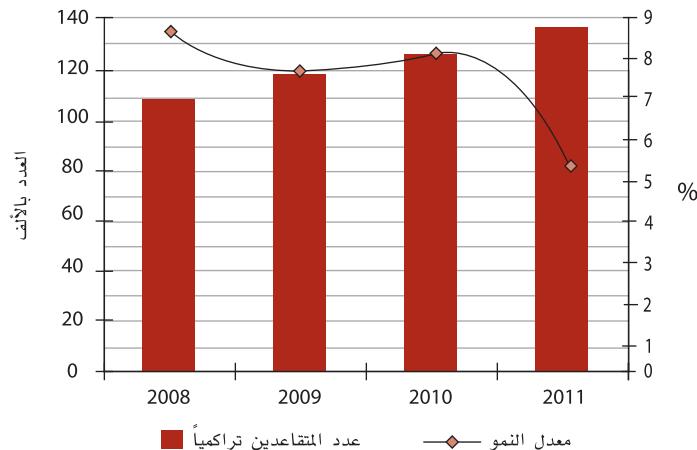
شكل رقم (15)
التوزيع النسبي لعدد المتعطلين عن العمل المستحقين لبدل التعطل حسب النشاط الاقتصادي لعام 2011



مؤشرات المتقاعدين من الضمان الاجتماعي: المتقاعدون تراكمياً حتى نهاية عام 2011

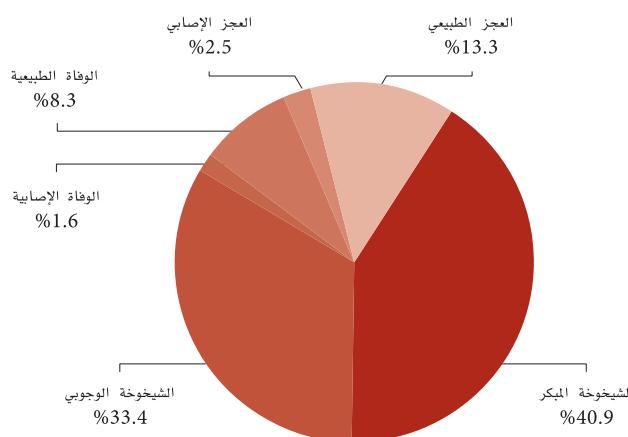
- ارتفع عدد المتقاعدين من الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام 2011 بنسبة (5.4%) مقارنة مع العام السابق حيث بلغ عددهم (135) ألف متocado في عام 2011 مقابل (128) ألف متocado في عام 2010. وشكل المتقاعدون الأردنيون ما نسبته (97.5%) من إجمالي المتقاعدين.

شكل رقم (16)
تطور أعداد المتقاعدين تراكمياً 2008 - 2011



- بلغت نسبة متقاعدي "الشيخوخة الوجوبي" (33.4%) من إجمالي عدد المتقاعدين حتى نهاية عام 2011، أما المتقاعدون مبكراً فبلغت نسبتهم (40.9%) من إجمالي عدد المتقاعدين.

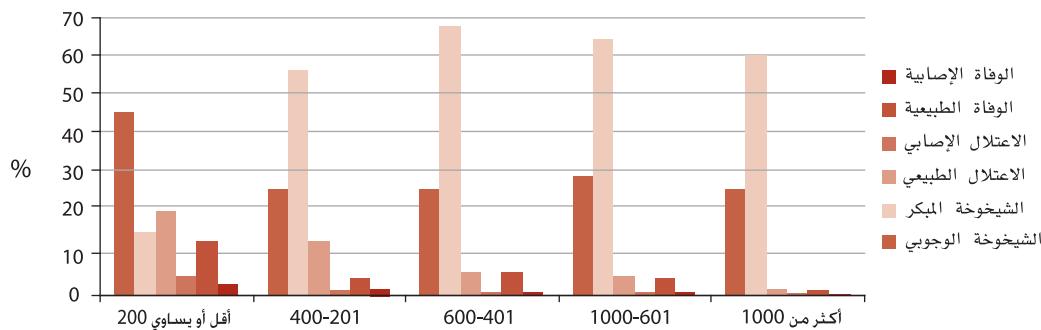
شكل رقم (17)
التوزيع النسبي لأعداد المتقاعدين تراكمياً حسب نوع الراتب التقاعدي ، 2011



- (52.2%) من متقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبي" تقاعدوا من منشآت القطاع العام، وحوالي (30.8%) تقاعدوا من القطاع الخاص حتى نهاية عام 2011، في حين شكل متقاعدو "المبكر" من منشآت القطاع العام ما نسبته (40.9%)، وما نسبته (33.6%) من القطاع الخاص.
- سجلت أعلى نسب لتقاعد "الاعتلال الإصامي" و"الوفاة الإصامية" في منشآت القطاع الخاص حيث بلغت على التوالي (66.6%) و(60.6%) من إجمالي عدد المتقاعدين.
- بلغ متوسط الرواتب التقاعدية الشهرية لجميع المتقاعدين (320) ديناراً في عام 2011 وبزيادة مقدارها (11) ديناراً بالمتوسط مقارنة مع نهاية عام 2010. وقد كان متوسط رواتب تقاعد "المبكر" هو الأعلى مقارنة مع بقية الرواتب التقاعدية حيث بلغ (390) ديناراً، تلته رواتب تقاعد "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبي" (290) ديناراً، في حين كان أدنى رواتب متقاعدي "الاعتلال الإصامي" حيث بلغ (151) ديناراً.
- أما بالنسبة لمتوسط الرواتب التقاعدية حسب القطاعات، فبلغ في القطاع العام (242) ديناراً و(368) ديناراً لمتقاعدي القطاع الخاص. وبلغ متوسط رواتب متقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبي" في القطاع العام (230) ديناراً وفي القطاع الخاص (359) ديناراً. في حين بلغ متوسط رواتب متقاعدي "المبكر" في القطاع العام (274) ديناراً وفي القطاع الخاص (459) ديناراً.

- يقتاضى (38.3%) من إجمالي المتقاعدين راتباً تقاعدياً يقل عن (200) دينار، و(43.6%) من المتقاعدين تقاضوا راتباً تقاعدياً تراوح ما بين (200-400) دينار، في حين (3.1%) من المتقاعدين تقاضوا راتباً تقاعدياً يزيد عن (1000) دينار.
- (53.7%) من متقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" تقاضوا راتباً تقاعدياً يقل عن (200) دينار شهرياً، وتقاضى حوالي (54.2%) من متقاعدي "المبكر" راتباً تقاعدياً يقل عن (300) دينار.
- شكل أعداد المتقاعدين الذين تقاضوا رواتب تقاعد "الاعتلال الإصابي" التي تقل عن (200) دينار شهرياً ما نسبته (87.4%) من إجمالي أعداد متقاعدي الاعتلال الإصابي، في حين بلغت نسبة الذين تقاضوا راتب "الاعتلال الطبيعي" لفئة الراتب التقاعدي نفسه ما نسبته (50.4%) من أعداد هذه الفئة من المتقاعدين.

شكل رقم (18)
التوزيع النسبي لأعداد المتقاعدين تراكمياً حسب نوع الراتب التقاعدي وفئة الراتب التقاعدي ، 2011



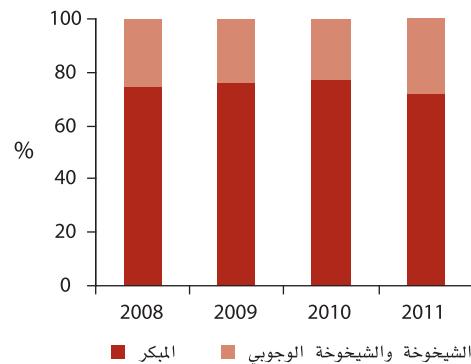
- شكلت رواتب تقاعد "الوفاة الطبيعية" التي تقل عن (200) دينار شهرياً ما نسبته (51.7%) من إجمالي عدد رواتب الوفاة الطبيعية، في حين بلغت رواتب تقاعد "الوفاة الإصابية" لفئة الراتب التقاعدي نفسها ما نسبته (52.4%) من إجمالي رواتب تقاعد الوفاة الإصابية.
- ارتفعت أعداد الورثة الفعالي المستحقين للرواتب التقاعدية نتيجة وفاة المؤمن عليه أو المتقاعد من (51,351) مستحثناً في نهاية عام 2009 إلى (70,477) مستحثناً في نهاية عام 2011، وبمعدل نمو بلغ (7.8%).
- شكلت نسبة الورثة المستحقين للرواتب التقاعدية نتيجة وفاة صاحب راتب تقاعد "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية والمبكر" حوالي (33.3%) من إجمالي الورثة الفعالي، أما نسبة الورثة المستحقين للرواتب التقاعدية نتيجة "وفاة صاحب راتب تقاعد الاعتلال الطبيعي والاعتلال الإصابي" فشكلت (20.7%)، في حين شكلت نسبة الورثة المستحقين للرواتب التقاعدية نتيجة "وفاة المؤمن عليه" حوالي (46%) من إجمالي الورثة الفعالي لعام 2011.

المتقاعدون الجدد خلال عام 2011:

- انخفض عدد المتقاعدين الجدد من الضمان الاجتماعي من (9,648) متقاعداً في عام 2010 إلى (7,250) متقاعداً في عام 2011، وبمعدل بلغ (24.9%). وشكلت نسبة المتقاعدين الأردنيين حوالي (96.6%) من إجمالي المتقاعدين الجدد لعام 2011.
- انخفضت نسبة متقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية والمبكر" إلى إجمالي المتقاعدين الجدد لعام 2011 بمقدار (4) نقاط مؤوية إذ بلغت نسبتها (85.1%) في عام 2011 مقارنة مع (89.1%) في عام 2010، في حين بلغت نسبة متقاعدي "المبكر" حوالي (70.2%) من إجمالي متقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية والمبكر" لعام 2011 مقارنة مع (80.1%) في عام 2010.

شكل رقم (19)

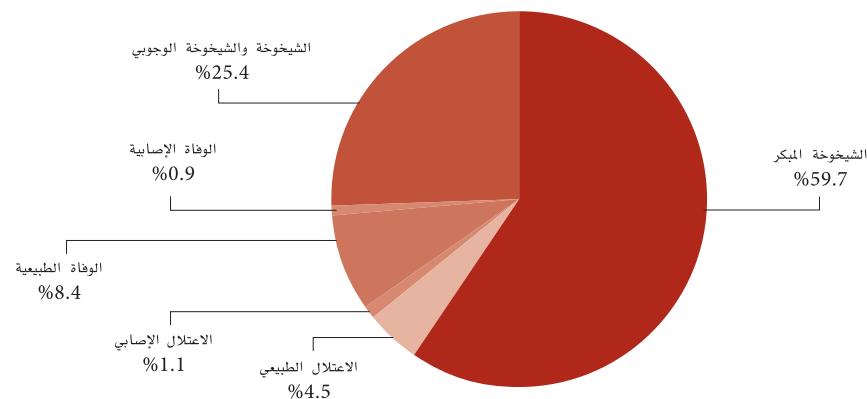
نسبة التقاعد المبكر وتقاعد الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية
للمتقاعدين الجدد إلى إجمالي تقاعد الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية والمبكر 2008-2011



- احتل متقاعدو "المبكر" النسبة الأعلى من إجمالي المتقاعدين الجدد في عام 2011 وبواقع (59.7%)، يليهم متقاعدو "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" وبما نسبته (25.4%)، ثم متقاعدو "الوفاة الطبيعية" بنسبة (8.4%)، فمتقاعدو "الاعتلال الطبيعي" (4.5%)، أما أدنى نسبة متقاعدين جاءت لكل من رواتب تقاعد "الاعتلال الإصابي" و"الوفاة الإصامية" وبواقع (1.1%) و(0.9%) على التوالي.

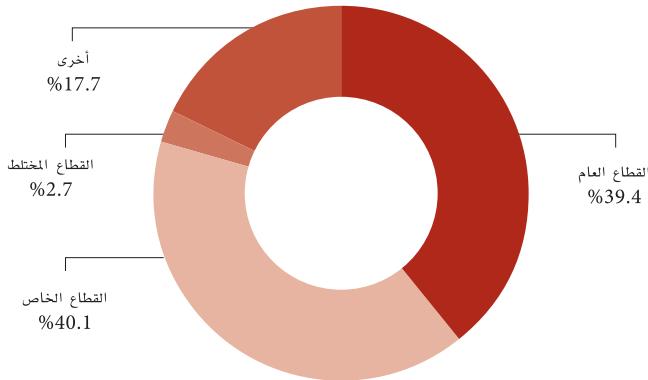
شكل رقم (20)

التوزيع النسبي لأعداد المتقاعدين الجدد حسب نوع الراتب التقاعدي، 2011



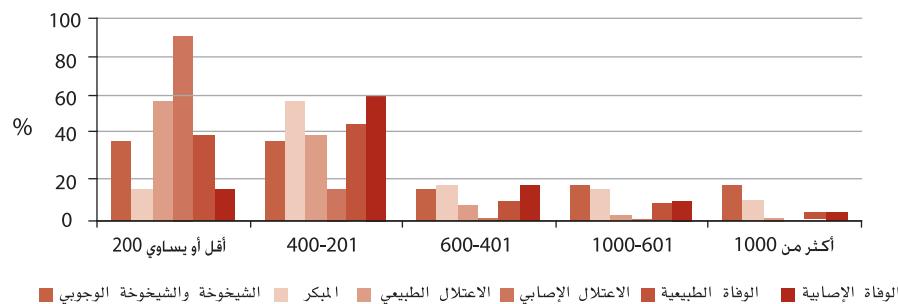
- جاءت نسبة متقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" الجدد لغير الأردنيين عام 2011 أعلى منها للأردنيين، حيث بلغت (27.5%) لغير الأردنيين مقابل (25.3%) للأردنيين. إلا أن نسبة متقاعدي "المبكر" كانت هي الأعلى بين الأردنيين حيث بلغت (60%) مقابل (51%) لغير الأردنيين.
- (40.1%) من إجمالي المتقاعدين الجدد في عام 2011 هم من المؤمن عليهم العاملين في القطاع الخاص، أما نسبة المتقاعدين الجدد من المؤمن عليهم في القطاع العام فقد بلغت (39.4%).

شكل رقم (21)
التوزيع النسبي لأعداد المتقاعدين الجدد حسب القطاع، 2011



- كانت نسبة "متقاعدي الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" من منشآت القطاع الخاص الأعلى مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث بلغت (40.9%) من إجمالي متقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" في عام 2011، مقابل (34.7%) من منشآت القطاع العام. أما نسبة المتقاعدين مبكراً في القطاع العام فكانت هي الأعلى مقارنة مع نسبتها في القطاعات الأخرى حيث بلغت (41.1%) من إجمالي متقاعدي "المبكر" لعام 2011، مقابل (38.1%) في القطاع الخاص.
- بلغ متوسط الرواتب التقاعدية العام (434) ديناراً لعام 2011 وبنهاية مقتارها (9) ديناراً بالمتوسط مقارنة مع عام 2010. وجاء أعلى متوسط رواتب لتقاعد "الشيخوخة الوجوبية" حيث بلغ (509) دينار، يليه متوسط رواتب تقاعد "الشيخوخة المبكر" وبواقع (441) ديناراً، في حين كان أدنىها متوسط رواتب "الجزء الإصابي" حيث بلغ (142) ديناراً.
- أما بالنسبة لمتوسط الرواتب التقاعدية حسب القطاعات لعام 2011، فبلغ في القطاع العام (319) ديناراً و(500) ديناراً لمتقاعدي القطاع الخاص. وبلغ متوسط رواتب متقاعدي "الشيخوخة الوجوبية" في القطاع العام (414) ديناراً، وفي القطاع الخاص (636) ديناراً. في حين بلغ متوسط رواتب متقاعدي "الشيخوخة المبكر" في القطاع العام (305) دينار، وفي القطاع الخاص (500) دينار.
- (56.5%) من إجمالي المتقاعدين الجدد في عام 2011 لم تتجاوز رواتبهم التقاعدية (300) دينار، وفي المقابل بلغت نسبة المتقاعدين الذين تزيد رواتبهم التقاعدية الشهرية عن (1000) دينار حوالي (7.3%).
- (97.4%) من إجمالي متقاعدي "الاعتلال الإصابي" لم تتجاوز رواتبهم التقاعدية الشهرية (300) دينار، في حين شكلت نسبة متقاعدي "الاعتلال الطبيعي" في فئة الراتب التقاعدي نفسها حوالي (83.5%) من إجمالي متقاعدي الاعتلال الطبيعي.
- شكلت نسبة متقاعدي "الوفاة الطبيعية" الذين لم تتجاوز رواتبهم التقاعدية الشهرية (300) دينار حوالي (73.1%)، في حين بلغت نسبة متقاعدي "الوفاة الإصامية" ولفئة الراتب التقاعدي نفسها (53%).

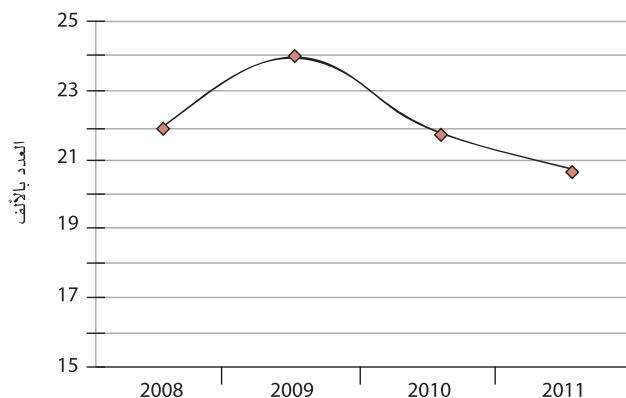
شكل رقم (22)
التوزيع النسبي لأعداد المتقاعدين الجدد حسب نوع الراتب التقاعدي وفئة الراتب التقاعدي، 2011



مؤشرات تعويض الدفعة الواحدة:

- انخفض عدد المستفيدون من تعويض الدفعة الواحدة من (21,848) مستفيداً في عام 2010 إلى (20,561) مستفيداً في عام 2011 وبمعدل انخفاض بلغ (5.9%).
- (%75) من الحاصلين على تعويض الدفعة الواحدة خلال عام 2011 هم من المؤمن عليهم غير الأردنيين حيث بلغ عددهم (15,419) مستفيداً، شكلت نسبة الذكور منهم (%72.6).

شكل رقم (23)
تطور أعداد المستفيدون من تعويض الدفعة الواحدة 2008-2011

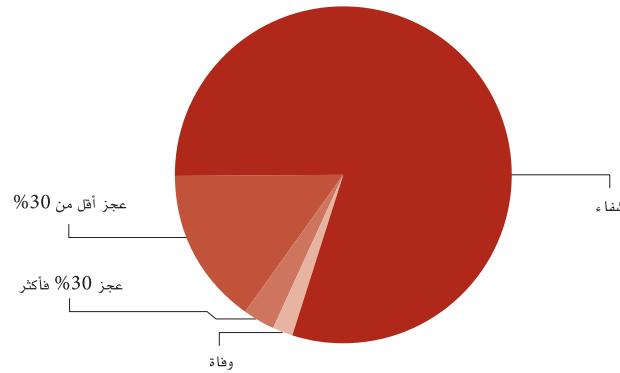


- (6%) من إجمالي المستفيدون حصلوا على تعويض الدفعة الواحدة بسبب الوفاة، أو العجز الطبيعي، أو إكمال سن الشيخوخة دون استكمال شروط استحقاق الراتب التقاعدي.
- شكلت نسبة المؤمن عليهم غير الأردنيين الحاصلين على تعويض الدفعة الواحدة نتيجة لغادرتهم البلاد خلال عام 2011 حوالي (99.3%) من إجمالي المستفيدون غير الأردنيين، بلغت نسبة الذكور منهم (%72.6).

مؤشرات إصابات العمل:

- بلغ إجمالي حوادث العمل التي سجلت لدى المؤسسة (16,768) حادثاً في عام 2011 تم اعتماد (12,316) حادثاً منها كإصابة عمل وبما نسبته (73.4%)، مقابل (17,224) حادثاً في عام 2010 تم اعتماد (13,274) حادثاً منها كإصابة عمل وبما نسبته (88.6%). وقد بلغ معدل الانخفاض في إصابات العمل لعام 2011 ما نسبته (7.2%).
- في عام 2011، بلغت نسبة المؤمن عليهم الذين أصيبوا بحوادث عمل حوالي (1.9%) من إجمالي المؤمن عليهم إلزامياً الفعاليين المشمولين بالضمان الاجتماعي. وقد شكلت نسبة المؤمن عليهم الأردنيين الذين أصيبوا بحوادث عمل (%79.6) من إجمالي المؤمن عليهم الذين أصيبوا بحوادث عمل مقابل (20.4%) من غير الأردنيين.
- بلغت نسبة حالات الشفاء من إصابات العمل حوالي (84.6%) من إجمالي الإصابات لعام 2011، في حين بلغت نسبة حالات العجز (10.8%)، أما نسبة الإصابات التي أدت إلى الوفاة فبلغت (0.6%) من إجمالي الإصابات.

شكل رقم (24)
التوزيع النسبي لإصابات العمل حسب نتيجة الإصابة، 2011

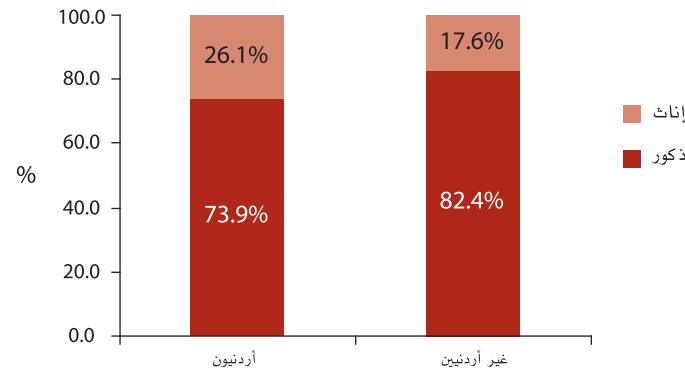


- تركزت أعلى نسبة لحوادث العمل في نشاط "الصناعات التحويلية" حيث شكلت ما نسبته (40.2%) من إجمالي الحوادث المبلغ عنها في عام 2011، تلاها في نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" وبما نسبته (12.5%)، في حين شكلت نسبة حوادث العمل في نشاط "الإنشاءات" ما نسبته (11.6%). أما نسبة حوادث العمل في نشاط "المنظمات والهيئات غير الإقليمية" فكانت هي الأقل حيث بلغت نسبتها (0.1%) من إجمالي الحوادث لعام 2011.
- (0.7%) من المؤمن عليهم الأردنيين العاملين في نشاط "الصناعات التحويلية" أصيبوا بحوادث عمل، أما المؤمن عليهم غير الأردنيين العاملين في النشاط نفسه فبلغت نسبة حوادث العمل بينهم (1.3%) في عام 2011.
- بلغت نسبة حوادث العمل بين المؤمن عليهم إزامياً الأردنيين العاملين في نشاط "الإنشاءات" (0.2%)، أما نسبة حوادث العمل بين المؤمن عليهم غير الأردنيين العاملين في النشاط نفسه فبلغت (0.6%) في عام 2011.
- "سقوط الأشخاص" كان السبب الرئيس وراء وقوع (28.4%) من الحوادث لعام 2011، تلتها الحوادث بسبب سقوط الأشياء وبنسبة (12.8%).
- شكلت نسبة الحوادث التي أدت إلى "رضوض" حوالي (35.6%)، أما الحوادث التي أدت إلى "الجروح" فبلغت (25.4%) من إجمالي الحوادث لعام 2011.

ثانياً: المرأة في الضمان الاجتماعي مؤشرات المؤمن عليهم الفعّالات:

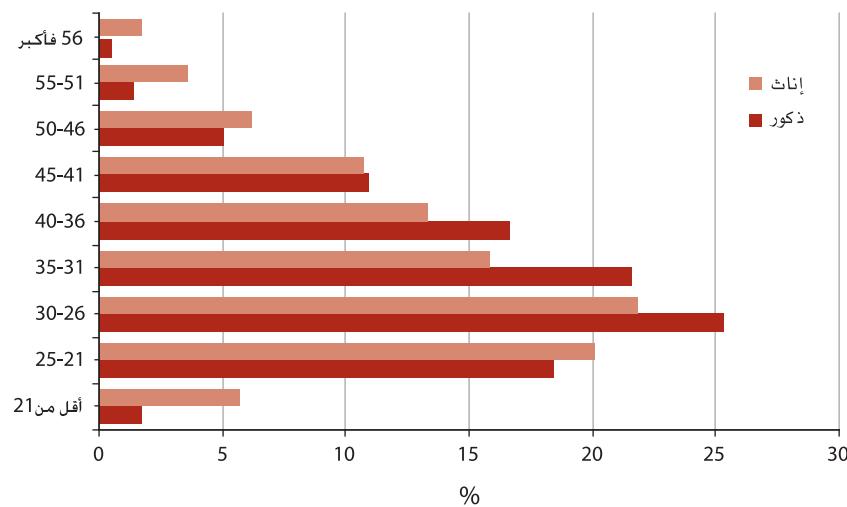
- شكلت المؤمن عليهم المشمولات بأحكام قانون الضمان الاجتماعي ما نسبته (25.0%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالين لعام 2011، حيث بلغ عددهن (239) ألف مؤمن عليها مقابل (223) ألف مؤمن عليها في عام 2010 وبمعدل نمو بلغ (7.3%)، وتقدر نسبة المؤمن عليهم إزاماً (24.8%) من إجمالي المؤمن عليهم إزاماً.
- بلغت نسبة المؤمن عليهم الأردنيات حوالي (91.0%) من إجمالي عدد المؤمن عليهم المشمولات بالضمان الاجتماعي في عام 2011. أما نسبة المؤمن عليهم الأردنيات إلى إجمالي المؤمن عليهم الأردنيين فقد بلغت (26.1%)، وشكلت نسبة المؤمن عليهم غير الأردنيات حوالي (17.6%) من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيين.

شكل رقم (25)
التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية، 2011



- استحوذت محافظة العاصمة على أعلى نسبة تركز للمؤمن عليهم، حيث بلغت نسبتها (80.3%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعالة في عام 2011، مقابل (82.2%) نسبة تركز المؤمن عليهم الذكور. أما أقل نسبة تركز للمؤمن عليهم فقد كانت في محافظة مأدبا والطفيلية وبواقع (0.5%) و(0.3%) على التوالي.
- شكلت نسبة المؤمن عليهم الأردنيات العاملات في محافظة العاصمة حوالي (85.2%)، في حين شكلت نسبتها للمؤمن عليهم غير الأردنيات (30.7%). أما في محافظة إربد والزرقاء فإن تركز المؤمن عليهم غير الأردنيات كان أعلى منه للأردنيات حيث بلغت نسبتها (29.7%) و(30.7%) على التوالي مقابل (5.2%) و(3.2%) على التوالي للأردنيات.
- تركز عمل إجمالي المؤمن عليهم إلزامياً في أنشطة اقتصادية محددة مثل: "الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" و"التعليم" وبواقع (41.7%) و(17.5%) على التوالي.
- جاءت نسبة تركز المؤمن عليهم غير الأردنيات العاملات في نشاط "الصناعات التحويلية" أعلى منها للأردنيات حيث بلغت (76.0%) مقابل (8.0%) للأردنيات. أما في نشاط "الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" فتتركز فيه المؤمن عليهم الأردنيات بشكل أعلى مقارنة بغير الأردنيات حيث بلغت (46.1%) مقابل (0.5%) لغير الأردنيات.
- (18.5%) من إجمالي المؤمن عليهم لم تتجاوز أعمارهن (26) عاماً، مقابل (25.6%) للمؤمن عليهم الذكور. أما بالنسبة للمؤمن عليهم اللواتي بلغن أكثر من (45) عاماً فشكلت نسبتها حوالي (6.7%) من إجمالي المؤمن عليهم، مقابل (12.5%) للمؤمن عليهم الذكور.

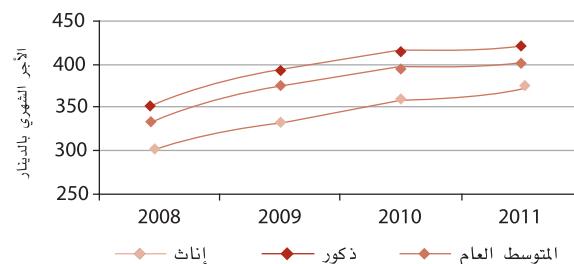
شكل رقم (26)
التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والفئة العمرية، 2011



- جاءت نسبة تركز المؤمن عليهم غير الأردنيات اللواتي لم تتجاوز أعمارهن (25) عاماً بشكل أكبر من نسبتها للمؤمن عليهم الأردنيات، حيث بلغت (30.0%) مقابل (17.4%) للأردنيات. في حين اقتربت نسبة المؤمن عليهم الأردنيات اللواتي بلغن أكثر من (45) عاماً والبالغة (7.1%) من ضعف نسبتها لهذه الفئة العمرية لغير الأردنيات التي بلغت (2.9%).

- تزيد نسبة المؤمن عليهم اللواتي لم تتجاوز أجورهن الشهرية (200) دينار بحوالي (5) نقاط مئوية عن نسبتها للمؤمن عليهم الذكور، حيث بلغت (%)26.5 للإناث مقابل (%)21.5 للذكور. أما نسبة المؤمن عليهم الذكور الذين تزيد أجورهم الشهرية عن (700) دينار فبلغت (%)10.4 مقابل (%)7.3 للمؤمن عليهم الإناث.
- (82.3) من المؤمن عليهم غير الأردنيات لم تتجاوز أجورهن الشهرية (200) دينار، في حين بلغت هذه النسبة للأردنيات (%)21.0. وفي المقابل حصل حوالي نصف المؤمن عليهم الأردنيات على أجر شهري تراوح ما بين (400-201) دينار وبنسبة بلغت (%)48.2 مقابل (%)9.2 لغير الأردنيات.
- تباين متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم حسب الجنس، حيث بلغ المتوسط للمؤمن عليهم الذكور (423) ديناراً و(376) ديناراً للإناث في عام 2011، مقابل (406) دينار للذكور و(353) ديناراً للإناث في عام 2010، أي بمعدل نمو (%)64.3 للذكور و(%)6.6 للإناث.

شكل رقم (27)
المتوسط العام للأجور الشهرية للمؤمن عليهم الفعاليين حسب الجنس، 2011

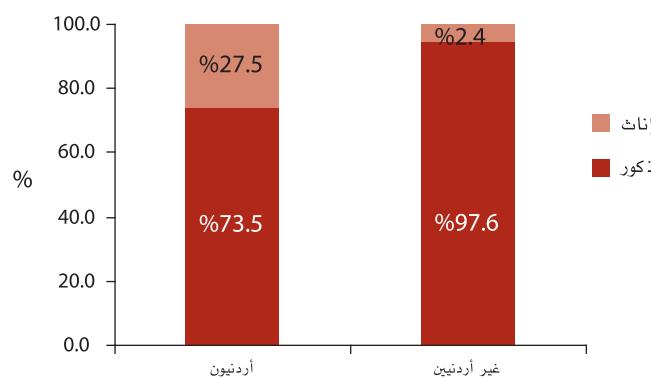


- جاء متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم الإناث في القطاع العام أعلى منه للذكور بحوالي (22) ديناراً بمتوسط لعام 2011، حيث بلغ (382) ديناراً للمؤمن عليهم الإناث و(360) ديناراً للذكور. إلا أن متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم الذكور العاملين في القطاع الخاص والبالغ (443) ديناراً جاء أعلى بحوالي (88) ديناراً بمتوسط مقارنة مع متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم الإناث الذي بلغ (354) ديناراً.

مؤشرات المؤمن عليهم الفعاليات المشمولات ضمن مشروع توسيعة الشمول:

- بلغ عدد المؤمن عليهم الفعاليات اللواتي تم شمولهن ضمن مشروع توسيعة الشمول (6,475) مؤمن عليها حتى نهاية عام 2011 وبنسبة بلغت (13.8) % من إجمالي المشمولين من توسيعة الشمول. وقد بلغت نسبة الأردنيات منهن حوالي (%)90.8 مقابل (%)9.2 غير أردنيات. وتشكل نسبة المؤمن عليهم الفعاليات المشمولات ضمن هذا المشروع حوالي (2.7) % من إجمالي المؤمن عليهم الفعاليات حتى نهاية عام 2011.

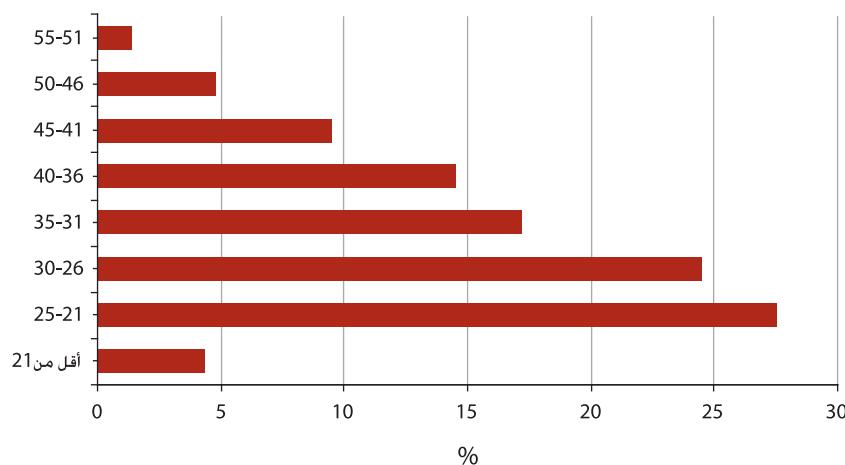
شكل رقم (28)
التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعاليين المشمولين ضمن مشروع توسيعة الشمول حسب الجنس والجنسية كما في 2011/12/31



- احتلت محافظة العاصمة المرتبة الأولى من حيث تركز أعداد المؤمن عليهم المشمولات نتيجةً لأعمال توسيع الشمول وبما نسبته (62.9%) من إجمالي المشمولات، يليها محافظة الزرقاء وبما نسبته (13.7%). أما أقل المحافظات تركزاً للمؤمن عليهم المشمولات ضمن هذا المشروع فكانت في محافظتي الطفيلة وعجلون وبما نسبته (0.5%) و(0.2%) على التوالي.
- أما توزيع المؤمن عليهم على المحافظات حسب الجنسية، فتشير بيانات المؤسسة إلى أن تركز المؤمن عليهم الأردنيات المشمولات ضمن توسيع الشمول كان في محافظة العاصمة وبنسبة بلغت (66.1%)، أما أعلى تركز للمؤمن عليهم غير الأردنيات فكان في محافظة الزرقاء وبنسبة (62.2%).
- تركزت نسبة المؤمن عليهم المشمولات نتيجةً لأعمال توسيع الشمول في شاطئين رئيسيين هما "تجارة الجملة والتجزئة" حيث بلغت (27.4%) ونشاط "الصحة والعمل الاجتماعي" وبنسبة بلغت (24.4%). وتقارب نسبتهن في نشاطي "أنشطة الخدمة المجتمعية" و"التعليم" حيث بلغت (12.3%) و(12.1%) على التوالي.
- أما المؤمن عليهم الأردنيات فقد كان تركزهن في نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" وبما نسبته (29.0%) من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيات، يليه نشاط "الصحة والعمل الاجتماعي" وبنسبة (25.9%). في حين جاء تركز المؤمن عليهم غير الأردنيات في نشاط "الصناعات التحويلية" وبنسبة (62.1%) من إجمالي المؤمن عليهم غير الأردنيات، ثم في نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" وبما نسبته (11.7%).
- وحسب التوزيع العمري، فإن حوالي (31.4%) من المؤمن عليهم المشمولات في مشروع توسيع الشمول لم تتجاوز أعمارهن (25) عاماً، في حين بلغت نسبة اللواتي زادت أعمارهن عن (45) عاماً حوالي (5.7%) من إجمالي المؤمن عليهم.

شكل رقم (29)

التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعاليات المشمولات ضمن مشروع توسيع الشمول حسب الفئة العمرية، 2011

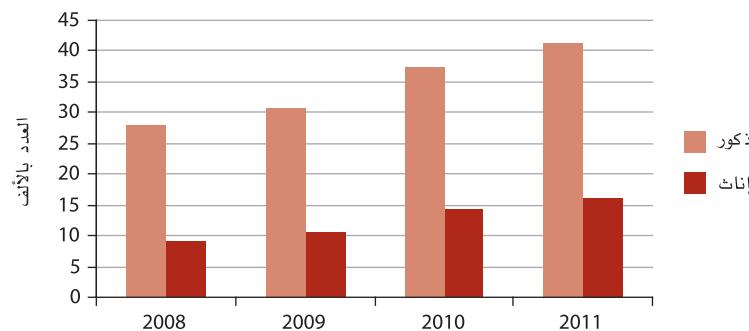


- بلغ الأجر الشهري لغالبية المؤمن عليهم المشمولات ضمن مشروع توسيع الشمول (200 دينار فأقل) وبما نسبته (68.5%). حيث بلغ للمؤمن عليهم الأردنيات اللواتي تقاضين هذا الأجر (66.8%) من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيات مقابل (85.1%) لغير الأردنيات.
- بلغ متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم المشمولات ضمن مشروع توسيع الشمول (238) ديناراً لعام 2011؛ (243) ديناراً للأردنيات و (185) ديناراً لغير الأردنيات، أي بزيادة مقدارها (58) ديناراً بمتوسط لصالح المؤمن عليهم الأردنيات.
- جاء نشاط "المنظمات والهيئات غير الإقليمية" في المرتبة الأولى من حيث متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم العاملات فيه حيث بلغ (679) ديناراً، وجاء نشاط "التعدين واستغلال المحاجر" في المرتبة الثانية وبمتوسط أجر شهري (557) ديناراً. أما في المرتبة الأخيرة فكان نشاط "الصناعات التحويلية" حيث بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملات فيه (162) ديناراً.

مؤشرات المؤمن عليهم الفعاليات اختيارياً:

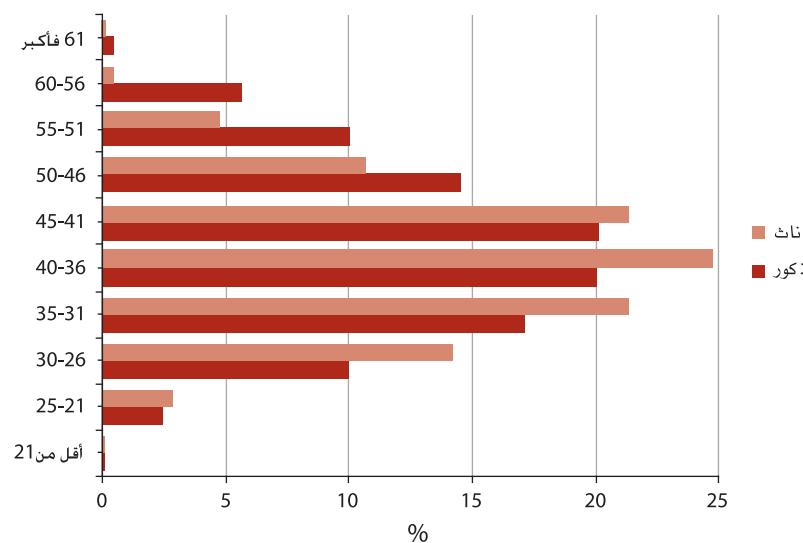
- ارتفع عدد المؤمن عليهم الإناث اختيارياً من (14) ألف مؤمن عليها في عام 2010 إلى (16) ألف مؤمن عليها في عام 2010 وبمعدل نمو بلغ (16.1%). في حين ارتفع عدد المؤمن عليهم الذكور المنتسبين اختيارياً من (38) ألف مؤمن عليه في عام 2010 إلى (42) ألف مؤمن عليه في عام 2011 وبمعدل نمو بلغ (8.9%).
- أما نسبة المؤمن عليهم المشمولات بصفة اختيارية بأحكام قانون الضمان الاجتماعي فبلغت (6.8%) من إجمالي المؤمن عليهم المشمولات في الضمان الاجتماعي لعام 2011 مقابل (6.3%) في عام 2010.

شكل رقم (30)
تطور أعداد المؤمن عليهم الفعالين المنتسبين اختيارياً حسب الجنس، 2011



- يزيد متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليهم اختيارياً الذكور بحوالي (159) ديناراً عن متوسط الأجر الشهري للإناث، حيث بلغ الذكور (560) ديناراً لعام 2011 مقابل (401) دينار للإناث.
- ثلث المؤمن عليهم اختيارياً لم يتجاوز أجرهن الشهري (200) دينار وبواقع (%)33.3، في حين بلغت هذه النسبة لفئة الأجر نفسها للذكور (%)17.5. أما نسبة المشمولات عند أجر شهري يزيد عن (1000) دينار فبلغت (%)5.3 مقابل (%)12.3 للذكور.
- (%)37.8 من المؤمن عليهم اختيارياً لم تتجاوز أعمارهن (36) عاماً، مقابل (%)12.7 للذكور في الفئة العمرية نفسها. أما نسبة اللواتي تجاوزت أعمارهن (50) عاماً فقد بلغت (%)5.0 مقابل (%)16.2 للذكور.

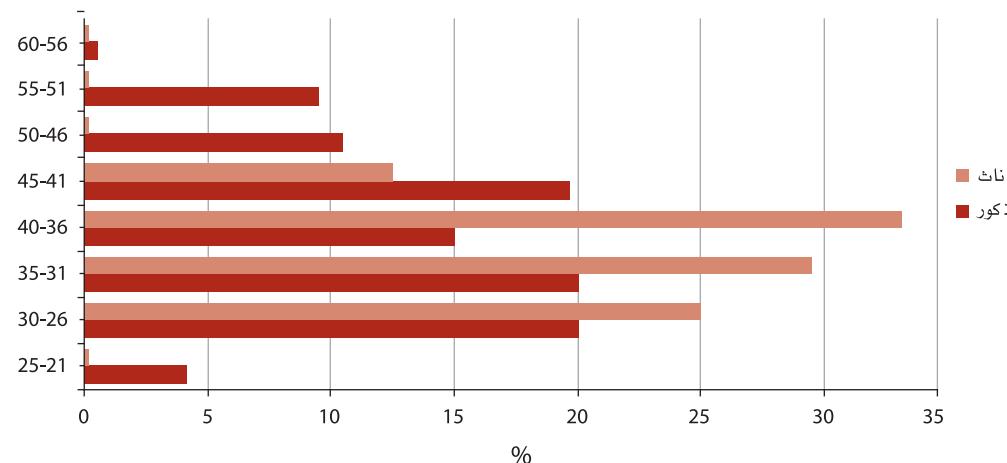
شكل رقم (31)
التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعالين المنتسبين اختيارياً حسب الجنس والفئة العمرية، 2011



مؤشرات المستفيدات من منافع تأمين التعطل عن العمل:

- بلغ إجمالي عدد المؤمن عليهم اللواتي استحققن بدل التعطل عن العمل منذ بداية تطبيق تأمين التعطل في أيلول/2011 وحتى نهاية العام (24) مؤمناً عليها، وبنسبة بلغت (%)13.0 من إجمالي المستحقين.
- (%)75.0 من المتعطلات استحققن بدل التعطل عن العمل لمدة شهر واحد، مقابل (%)25.0 استحققن البدل لمدة شهرين.
- توزعت المؤمن عليهن المستحقات لبدل التعطل عن العمل على خمس محافظات، حيث بلغت أعلى نسبة تعطل في محافظة العاصمة (%)75.0، تلتها محافظة الزرقاء وبنسبة (%)12.5، وجاءت نسبة التعطل في كل من محافظة إربد وجرش والبلقاء في المرتبة الأخيرة وبواقع (%)4.2 لكل منها.
- جميع المتعطلات عن العمل انحصرن في الفئة العمرية (26-45) عاماً، حيث كانت أعلى نسبة للاواتي وقعن في الفئة العمرية (40-36) عاماً وبواقع (%)33.3، أما أقل نسبة فكانت في الفئة العمرية (41-45) عاماً حيث بلغت (%)12.5.

شكل رقم (32)
التوزيع النسبي للمؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والفئة العمرية، 2011



- حظي نشاط "تجارة الجملة والتجزئة" بأعلى نسبة تعطل للمؤمن عليهم في عام 2011، حيث بلغت نسبة المتعطلات العاملات فيه (25.0%)، تلاه نشاط "الصحة والعمل الاجتماعي" وبنسبة (16.7%). أما أقل نسبة تعطل فكانت في نشاط "السياحة" وبواقع (4.2%) من إجمالي المتعطلات.

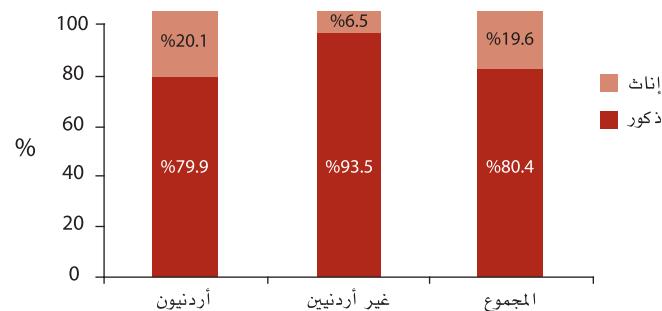
مؤشرات المتقاعدات من الضمان الاجتماعي:

أولاً: المتقاعدات الجدد خلال عام 2011:

- شكلت نسبة المتقاعدات الجدد من الضمان الاجتماعي ما نسبته (19.6%) من إجمالي المتقاعدين مقابل (80.4%) من الذكور لعام 2011.
- انخفض عدد المتقاعدات الجدد من الضمان الاجتماعي من (1,705) متقاعدة في عام 2010 إلى (1,424) متقاعدة في عام 2011، وبمعدل انخفاض بلغ (16.5%). وشكلت نسبة المتقاعدات الأردنيات حوالي (98.9%) من إجمالي المتقاعدات الجدد لعام 2011.

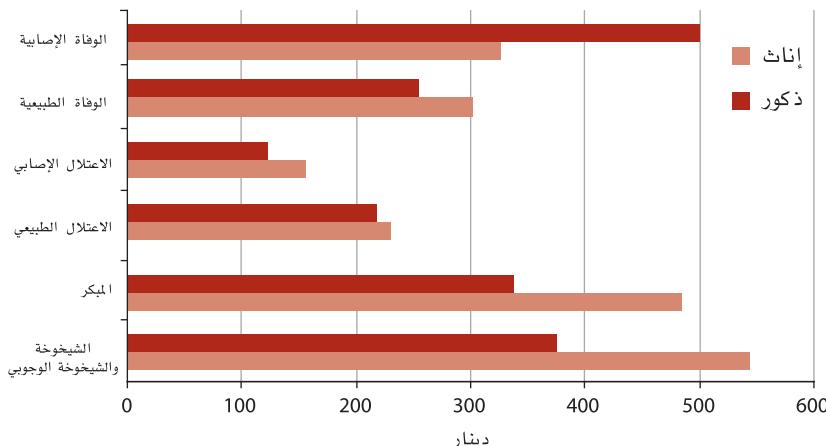
شكل رقم (33)

التوزيع النسبي لأعداد التقاعد़ين الجدد حسب الجنس والجنسية، 2011



- احتلت متقاعدات "التقاعد المبكر" النسبة الأعلى من إجمالي المتقاعدات الجدد في عام 2011 وبواقع (69.5%). تلتها متقاعدات "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" وبما نسبته (21.0%), ثم متقاعدات "الوفاة الطبيعية" بنسبة (4.8%)، فمتقاعدات "الاعتلال الطبيعي" (64.1%), أما أدنى نسبة متقاعدات فجاءت لكل من تقاعد "الوفاة الإصامية" و"الاعتلال الإصامي" وبواقع (0.4%) و(0.2%) على التوالي.
- بلغ متوسط الرواتب التقاعدية الشهرية للمتقاعدات الجدد (327) ديناراً لعام 2011، مقابل (460) ديناراً للمتقاعدين الذكور. وقد احتل متوسط الرواتب التقاعدية للإناث لتقاعد "الوفاة الإصامية" المرتبة الأولى حيث بلغ (498) ديناراً، وفي المرتبة الثانية جاء تقاعد "الشيخوخة الوجوبية" وبمتوسط شهري (371) ديناراً، تلتها تقاعد "المبكر" وبمتوسط شهري (323) ديناراً أما رواتب تقاعد "الاعتلال الإصامي" فقد احتل المرتبة الأخيرة حيث بلغ (125) ديناراً.

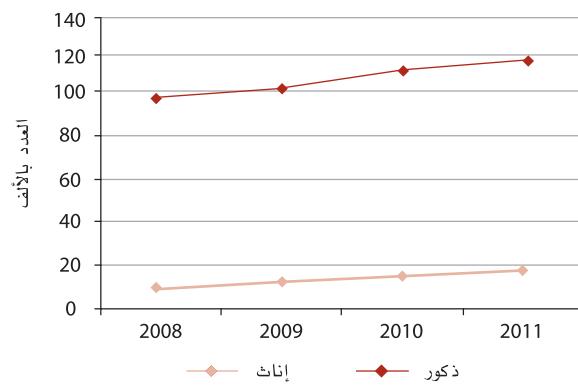
شكل رقم (34)
متوسط الراتب التقاعدي للمتقاعدين الجدد حسب نوع الراتب التقاعدي والجنس، 2011



ثانياً: المتقاعدات تراكمياً حتى نهاية عام 2011

- بلغت نسبة المتقاعدات حتى نهاية عام 2011 حوالي (13.2%) من إجمالي المتقاعدين تراكمياً، في حين بلغت نسبة الذكور المتقاعدين تراكمياً حوالي (86.8%) من إجمالي المتقاعدين في نهاية عام 2011.
- ارتفع عدد المتقاعدات من الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام 2011 بنسبة (8.4%) مقارنة مع العام السابق حيث بلغ عددهن (17,878) متقاعدة في عام 2011 مقابل (16,494) متقاعدة في نهاية عام 2010. وشكلت المتقاعدات الأردنيات ما نسبته (98.8%) من إجمالي المتقاعدات حتى نهاية عام 2011.

شكل رقم (35)
تطور أعداد المتقاعدين تراكمياً حسب الجنس، 2011



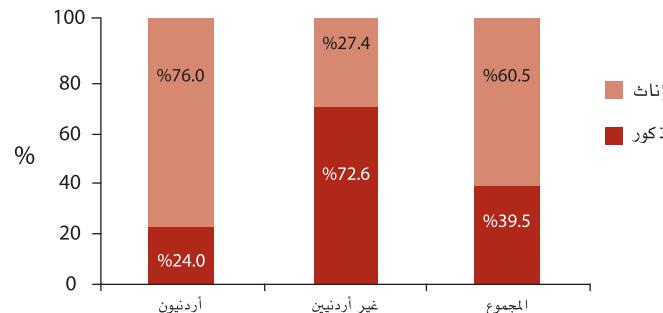
- بلغ المتوسط العام للرواتب التقاعدية الشهرية للمتقاعدات تراكمياً (270) ديناراً في نهاية عام 2011، مقابل (327) ديناراً للمتقاعدين الذكور. وقد احتل متوسط الرواتب التقاعدية للإناث المرتبة الأولى لتقاعد "المبكر" حيث بلغ (308) دنانير، وفي المرتبة الثانية جاء تقاعد "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" وبمتوسط شهري (237) ديناراً، أما رواتب تقاعد "الاعتلال الإصافي" فقد احتل المرتبة الأخيرة حيث بلغ (152) ديناراً.
- ارتفع عدد الورثة الإناث المستحقات للرواتب التقاعدية نتيجة وفاة المؤمن عليه أو المتقاعد من (51) ألف مستحقة في نهاية عام 2010 إلى (55) ألف مستحقة في نهاية عام 2011، وبمعدل نمو بلغ (7.9%). وشكلت نسبة الورثة الإناث حوالي (78.1%) من إجمالي الورثة المستحقين للرواتب التقاعدية في نهاية عام 2011.

المستفيدات من تعويض الدفعة الواحدة:

- انخفض عدد المستفيدات من تعويض الدفعة الواحدة من (9,246) مستفيدة في عام 2010 إلى (8,130) مستفيدة في عام 2011 وبمعدل بلغ (12.1%).
- (%39.5) من إجمالي الحاصلين على تعويض الدفعة الواحدة في عام 2011 هم من الإناث، حيث شكلت نسبة الأردنيات منهن حوالي (48.1%).

شكل رقم (36)

التوزيع النسبي للمستفيدات من تعويض الدفعة الواحدة حسب الجنس والجنسية، 2011



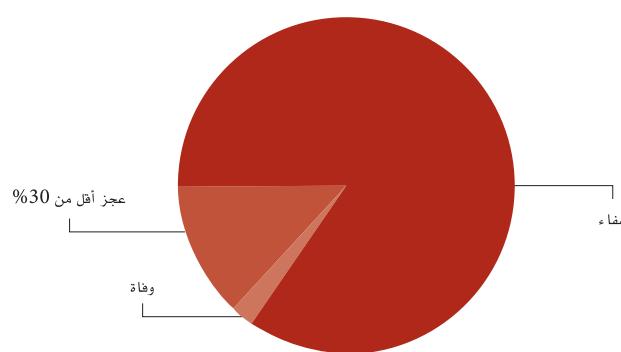
- بلغت نسبة المؤمن عليهم اللواتي حصلن على تعويض الدفعة الواحدة بسبب الزواج أو الترمل أو الطلاق (46.2%) من إجمالي المستفيدات في عام 2011.

إصابات العمل:

- بلغ إجمالي حوادث العمل التي وقعت بين المؤمن عليهم الإناث التي سجلت لدى المؤسسة (1,225) حادثاً في عام 2011 حيث شكلت ما نسبته (7.3%) من إجمالي حوادث العمل، وتم اعتماد (764) حادثاً منها كإصابة عمل وبما نسبته (62.4%)، في حين كان إجمالي حوادث العمل بين الذكور (15,543) حادثاً، تم اعتماد (11,552) حادثاً منها كإصابة عمل وبما نسبته (74.3%).
- بلغت نسبة المؤمن عليهم اللواتي وقعت لهن حوادث عمل (0.55%) من إجمالي المؤمن عليهم إزامياً الفعاليات المشمولات في الضمان الاجتماعي. وقد شكلت نسبة المؤمن عليهم الأردنيات اللواتي وقعت لهن حوادث عمل (0.52%) من إجمالي المؤمن عليهم الأردنيات مقابل (0.8%) لغير الأردنيات.
- (86.8%) من إصابات العمل التي وقعت للمؤمن عليهم وتم اعتمادها في المؤسسة انتهت "بالشفاء"، في حين بلغت نسبة إصابات العمل التي أدت إلى "العجز" حوالي (12.2%), أما نسبة الإصابات التي أدت إلى "الوفاة" فبلغت (1%) من إجمالي الإصابات بين المؤمن عليهم.

شكل رقم (37)

التوزيع النسبي لإصابات العمل للمؤمن عليهم الإناث حسب نتيجة الإصابة، 2011



- تركزت أعلى نسبة لحوادث العمل في نشاط "الصناعات التحويلية" حيث شكلت ما نسبته (30.4%) من إجمالي الحوادث المبلغ عنها بين المؤمن عليهم الإناث في عام 2011، تلاها في نشاط "الصحة والعمل الاجتماعي" وبما نسبته (21.4%)، في حين شكلت نسبة حوادث العمل في نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته (12.4%).

- "سقوط الاشخاص" كان السبب الرئيس وراء حدوث (34.4%) من الحوادث التي وقعت للمؤمن عليهم لعام 2011، في حين بلغت نسبة الحوادث نتيجة "حوادث الطريق" حوالي (20%).
- شكلت نسبة الحوادث التي أدت إلى "رضوض" حوالي (41.3%) من إجمالي الحوادث، أما الحوادث التي أدت إلى "الجروح" فبلغت (20.3%) من إجمالي الحوادث التي وقعت للمؤمن عليهم لعام 2011.

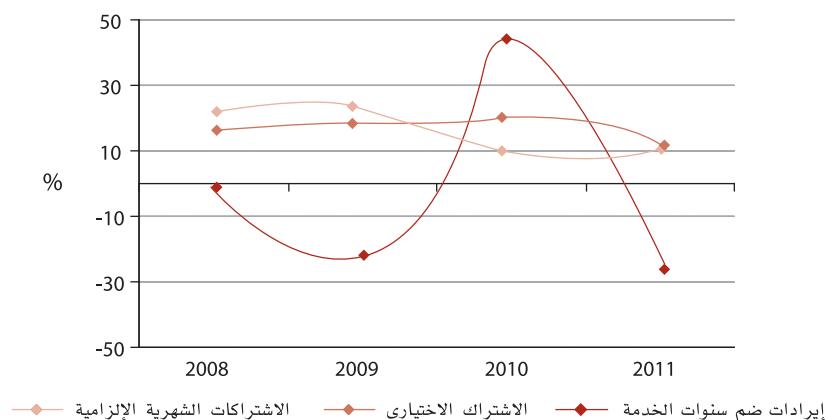
ثالثاً: المؤشرات المالية

الإيرادات التأمينية:

تشير البيانات المالية للمؤسسة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في الإيرادات التأمينية لعام 2011، حيث وصلت إلى (777.8) مليون دينار مقارنة بـ (689.8) مليون دينار في عام 2010، أي بزيادة مقدارها (88) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (12.8%)، وقد جاءت تفصيلاً كالتالي:

- ارتفعت إيرادات الاشتراكات الشهرية الإلزامية (اشتراك الشيخوخة والعجز والوفاة واشتراك إصابات العمل) من (634.2) مليون دينار في عام 2010 إلى (714.4) مليون دينار في عام 2011، بزيادة مقدارها (80.3) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (12.7%). وشكلت إيرادات الاشتراكات الشهرية الإلزامية حوالي (91.9%) من إجمالي الإيرادات التأمينية لعام 2011.
- ارتفعت إيرادات الاشتراك الاختياري من (39.4) مليون دينار في عام 2010 إلى (44.5) مليون دينار في نهاية عام 2011، بزيادة مقدارها (5.1) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (13.0%). وشكلت إيرادات الاشتراك الاختياري حوالي (5.7%) من إجمالي الإيرادات التأمينية لعام 2011.
- انخفضت إيرادات ضم سنوات الخدمة السابقة من (2.7) مليون دينار في عام 2010 إلى (2.0) مليون دينار في عام 2011، حيث بلغ الانخفاض حوالي (677) ألف دينار وبما نسبته (25.2%). وشكلت إيرادات ضم سنوات الخدمة السابقة حوالي (0.3%) فقط من إجمالي الإيرادات التأمينية لعام 2011.
- بلغت إيرادات تأمين الأئمة (6.9) مليون دينار حتى نهاية عام 2011، حيث تم تطبيق هذا التأمين منذ بداية شهر أيلول من عام 2011.

شكل رقم (38)
معدل نمو الإيرادات التأمينية حسب نوع الإيراد 2011-2008



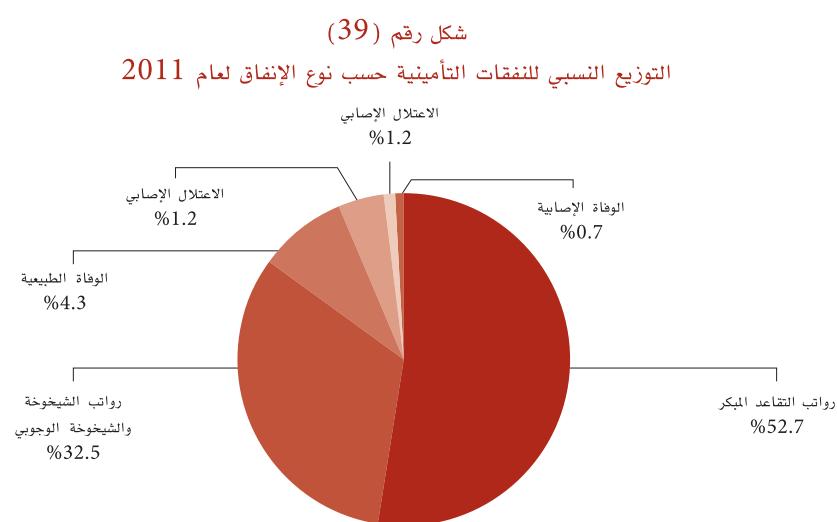
- انخفضت عوائد النشاط التأميني للمؤسسة من (11.1) مليون دينار في عام 2010 إلى (9.9) مليون دينار في عام 2011، وبمعدل انخفاض بلغ (11.0%). وت تكون عوائد النشاط التأميني بشكل رئيس من فوائد التأخير والغرامات، وفوائد الحسابات البنكية.

صندوق تأمين التعطل عن العمل:

تم تطبيق تأمين التعطل عن العمل في بداية شهر أيلول من عام 2011، وقد بلغت إيرادات هذا التأمين منذ بداية تطبيقه حتى نهاية عام 2011 حوالي (10.867) مليون دينار، وتم صرف بدلات التعطل عن العمل بقيمة (26.0) ألف دينار، مما حقق فائضاً مالياً مقداره (10.861) مليون دينار.

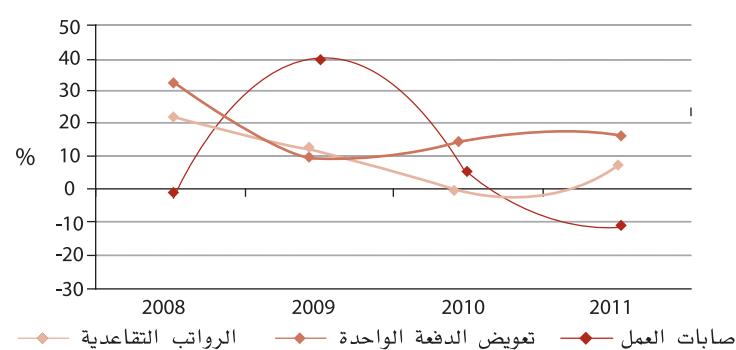
النفقات التأمينية والإدارية:

- بلغ إجمالي النفقات التأمينية والإدارية للمؤسسة (526.2) مليون دينار في نهاية عام 2011 مقارنة بـ (462.5) مليون دينار في عام 2010، حيث بلغت الزيادة (63.8) مليون دينار وبمعدل نمو (13.8%). وقد جاءت تفصيلاً كالتالي:
- ارتفاع إجمالي النفقات التأمينية من (428.9) مليون دينار في عام 2010 إلى (493.3) مليون دينار عام 2011، وبمعدل نمو بلغ (15.0%). وقد شكلت النفقات التأمينية ما نسبته (93.7%) من إجمالي النفقات الكلية لعام 2011.
 - وفيما يأتي أهم مؤشرات النفقات التأمينية لعام 2011:
 - ارتفعت نفقات الرواتب التقاعدية من (399.9) مليون دينار في عام 2010 إلى (463.6) مليون دينار في نهاية عام 2011 وبمعدل نمو بلغ (15.9%). وقد سجلت رواتب تقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية" ورواتب تقاعدي الوفاة الإصامية أعلى معدلات نمو حيث بلغت على التوالي (22.7%) و(14.3%).
 - شكلت رواتب تقاعدي "المبكر" ما نسبته (52.7%) من إجمالي نفقات الرواتب التقاعدية لعام 2011 مقابل (32.5%) لرواتب تقاعدي "الشيخوخة والشيخوخة الوجوبية"، في حين توزعت باقي النسبة على رواتب الوفاة والاعتلال الإصامي والطبيعي.



- انخفضت نفقات إصابات العمل من (5.5) مليون دينار في عام 2010 إلى (4.9) مليون دينار في عام 2011 وبنسبة بلغت (%11.4%).
- ارتفعت نفقات تعويض الدفعه الواحدة في عام 2011، حيث بلغت (24.9) مليون دينار مقابل (23.5) مليون دينار في عام 2010. وتفصيلاً، ارتفعت نفقات تعويض الدفعه الواحدة للأردنيين بما نسبته (3.5%)، وللجنسيه المصريه بنسبة (27.2%)، في حين انخفض تعويض الدفعه الواحدة للجنسيات الأجنبية عدا المصريه بنسبة (2.1%).

شكل رقم (40)
معدل نمو النفقات التأمينية حسب نوع النفقة 2011-2008



- انخفض إجمالي النفقات الإدارية للمؤسسة من (33.5) مليون دينار عام 2010 إلى (32.9) مليون دينار في عام 2011، وبمعدل انخفاض بلغ (%1.9).

فائض المساهمات التأمينية:

حققت المؤسسة فائضاً تأمينياً في عام 2011، حيث بلغ الفائض (248.4) مليون دينار مقابل (226.0) مليون دينار في عام 2010، وبزيادة مقدارها (22.3) مليون دينار أي بمعدل نمو بلغ (%9.9).

